International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 36 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

Received	2025/03/19	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/04/17	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/04/18	تم نشر الورقة العلمية في

دور تمكين الصادرات الليبية الغير نفطية في تعزيز النفاذ إلى الأسواق الأفريقية

دراسة ميدانية على القطاع الخاص المصدر الليبي

د. ياسين عبد الحميد الطاهر ابوسريويل
كلية الاقتصاد –الزاوية – جامعة الزاوية – ليبيا
y.abusriweel@zu.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تمكين الصادرات الليبية غير النفطية في تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، من خلال التركيز على أربعة أبعاد رئيسية: البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من عينة من مؤسسات القطاع الخاص المصدّرة، وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لتقييم العلاقة بين أبعاد التمكين ومدى تأثيرها على النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، أظهرت نتائج الدراسة أن تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات اللوجستية، إلى جانب توفير أطر قانونية واضحة ومحفزة، وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات، فضلاً عن دعم التحول الرقمي، تساهم جميعها بشكل مباشر في رفع كفاءة الصادرات الليبية غير النفطية. كما بيّنت اختبارات الانحدار الخطي، سواء البسيط أو المتعدد، إلى جانب معامل "ألفا كرونباخ"، وجود علاقة ترابط قوية بين هذه الأبعاد، ما يعكس أهمية التكامل بينها في دعم القدرة التنافسية للمنتجات الليبية في السوق الإفريقية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الاقتصادي بأبعاده الأربعة والنفاذ إلى الأسواق الإفريقية، مما يؤكد الحاجة إلى تبني سياسات شاملة تسهم في تطوير البيئة التصديرية، وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الليبية خارج نطاق النفط.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، البنية اللوجستية، التنافسية، التحول الرقمي، الأسواق.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 36 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

The Role of Empowering Libyan Non-Oil Exports in Case Study on Enhancing Access to African Markets: the Libyan Private Export Sector

Dr. Yaseeein Abusriweel
Economy faculty – University of Zawia - Libya
y.abusriweel@zu.edu.ly

Abstract

This study aims to analyze the role of empowering Libyan non-oil exports in enhancing access to African markets by focusing on four key dimensions: logistical infrastructure, legal frameworks, competitive capabilities, and digital transformation. The research adopts a descriptive-analytical approach, relying on data collected from a sample of private exporting enterprises. The data were analyzed using SPSS to evaluate the relationship between these empowerment dimensions and their impact on market access,The findings revealed that improving infrastructure and logistical services, establishing clear and supportive legal frameworks, strengthening firms' competitive capacities, and advancing digital transformation all directly contribute to enhancing the efficiency of Libyan non-oil exports. The results of both simple and multiple linear regression analyses, as well as Cronbach's Alpha coefficient, indicated strong interrelationships among these factors. This highlights the importance of an integrated development approach to enhance the competitiveness of Libyan products in African markets,The study concluded that there is a statistically significant relationship between economic empowerment—across its four dimensions—and access to African markets. This underscores the need for comprehensive policies aimed at improving the export environment and creating new opportunities for Libyan non-oil exports in regional and continental markets.

Keywords: Exports, logistics, competitiveness, digital transformation, markets.

1. مقدمة

تُعد الأسـواق الإفريقية وجهة اسـتراتيجية واعدة للصـادرات الليبية غير النفطية، مسـتفيدةً من الموقع الجغرافي المتميز لليبيا الذي يتيح لها دورًا محوريًا في التجارة الإقليمية. وفقًا لتقارير البنك الأفريقي للتصـدير والاسـتيراد لعام 2023، بلغت حصـة ليبيا من التجارة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

البينية الإفريقية نحو 3 مليار دولار، حيث وصلت صادراتها إلى الدول الإفريقية إلى 50 مليون دولار، ما يمثل 2.58% من إجمالي الصادرات الليبية النفطية والغير نفطية (مركز تنمية الصادرات الليبي، 2023).

حيث تلقى المنتجات الليبية رواجاً في عدة دول إفريقية، خاصة التمور، العسل، زيت الزيتون، السجاد، المواد الغذائية، ومواد البناء، يُعزى ذلك إلى الجودة العالية لهذه المنتجات والطلب المتزايد عليها في تلك الأسواق، فتُظهر هذه المؤشرات أن الأسواق الإفريقية تمثل فرصًا واعدة لتوسيع نطاق الصادرات الليبية غير النفطية، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية، مواد البناء، والمنتجات الكيميائية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذا التوسع تعزيز البنية التحتية، تحسين جودة المنتجات، وتطوير استراتيجيات تسويقية فعّالة للتغلغل في هذه الأسواق، ومن خلال ذلك انبثقت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو تأثير أبعاد تمكين الصادرات الليبية (البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) على قدرة الصادرات الليبية غير النفطية على النفاذ إلى الأسواق الإفريقية؟

ومن خلال التساؤل تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية وفق الآتي:

- كيف يؤثر تحسين البنية التحتية اللوجستية في ليبيا على قدرة الصادرات غير النفطية على النفاذ إلى الأسواق الإفريقية؟
- ما هو تأثير الأطر القانونية والاتفاقيات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية على تسهيل نفاذ الصادرات الليبية غير النفطية إلى هذه الأسواق؟
- كيف يساهم رفع مستوى الجودة والقدرات التنافسية للمنتجات الليبية غير النفطية في زيادة حصتها السوقية في الأسواق الإفريقية؟
- ما هو دور اعتماد تقنيات التحول الرقمي في العمليات التصديرية في تحسين كفاءة وسرعة نفاذ الصادرات الليبية غير النفطية إلى الأسواق الإفريقية؟

ومن خلال تساؤلات الدراسة تستمد الفرضيات وهي على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين الصادرات الليبية (البنية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) على النفاذ للأسواق الإفريقية.

ومن خلال الفرضية الرئيسة تتفرع مجموعة من الفرضيات الفرعية على الآتي:

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

الفرضـــية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية للبنية اللوجســتية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

الفرضـــية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية للأطر القانونية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

الفرضـــية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية للقدرات التنافســية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

الفرضـــية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصـــائية للتحول الرقمي على النفاذ للأسواق الإفريقية.

2. أهداف الدراسة

تتلخص اهداف الدراسة في الآتي:

- تحليل إمكانيات الصادرات الليبية غير النفطية من حيث الإنتاج والجودة والتنافسية.
- تقييم البنية التحتية اللوجســتية الداعمة للصـــادرات وتأثيرها على النفاذ للأســواق الإفريقية.
- دراســة الأطر القانونية والاتفاقيات التجارية بين ليبيا والدول الإفريقية وتأثيرها على التجارة.
- قياس أثر استخدام التكنولوجيا والرقمنة في تحسين كفاءة التصدير.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز قدرة ليبيا على التوسع في الأسواق الإفريقية.

3. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في الآتي:

- تقديم تحليل معمق لفرص وتحديات تمكين الصـادرات الليبية غير النفطية للأسـواق الإفريقية.
- المساهمة في تطوير استراتيجيات اقتصادية وتجارية تعزز قدرة ليبيا على المنافسة الإقليمية.
- تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقيات التجارية في تحسين بيئة التصدير.
- توفير بيانات وتحليلات تدعم صناع القرار في وضع سياسات تجارية أكثر كفاءة.
- المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

4. الدراسات السابقة:

4.1. دراسة (صقر الجيباني ، يوسف محمد إندارة)(2023) بعنوان معوقات الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في ليبيا ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة

هدفت الدراسة الى تحليل وتشخيص الخدمات اللوجستية وتأثيرها على التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات مؤشر الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي وبيانات مؤشر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة، توصلت الدراسة في اهم نتائجها إلى تدني وضعف أداء الخدمات اللوجستية في ليبيا ومؤشرات التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة، وأوصت الدراسة بإيلاء لوجستيات التجارة أهمية كبيرة، نظرًا لما تمتلكه ليبيا من موقع استراتيجي متميز يؤهلها لتكون حلقة وصل لتجارة العبور والمناطق الحرة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب.

4.2. دراسة (أحلام بكار، عزيز شريط) (2024) جامعة الوادي الجزائر عنوان الدراسة "الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا"

هدفت هذه الدراسة الى قياس تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع التركيز على تحليل السياسات التجارية والحواجز المفروضة، أوضحت الدراسة من خلال نتائجها أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية تؤثر سلبًا على تدفق السلع ورؤوس الأموال بين دول شمال إفريقيا، مما يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات التجارية وتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التجارة الخارجية بين دول شمال إفريقيا.

5. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1.5.أوجه التشابه

- **المنهجية المتبعة: جميع** الدراسات، بما في ذلك الدراسة الحالية، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، مما يدل على اتفاق في تناول الظواهر الاقتصادية والتجارية من خلال تحليل البيانات والوصف الواقعي للمتغيرات.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

- **الاهتمام بالبنية التحتية والعوائق:** تشترك الدراسات الثلاث في تسليط الضوء على المعوقات اللوجستية والتجارية التي تواجه حركة السلع والخدمات، سواء داخل ليبيا أو على مستوى دول شمال إفريقيا، مما يعكس اهتمامًا مشتركًا بإزالة العقبات التي تعرقل التجارة الإقليمية.
- **التركيز الإقليمي:** كل من الدراسة الحالية ودراسة بكار وشريط تناولت الأسواق الإفريقية وشمال إفريقيا كمجال جغرافي للدراسة، ما يعكس توجهًا بحثيًا نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية الإقليمية.

2.5. أوجه الاختلاف:

موضوع الدراسة: الدراسة الحالية تركز على تمكين الصادرات الليبية غير النفطية والنفاذ للأسواق الإفريقية من خلال أربعة أبعاد تمكينيه (البنية التحتية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، التحول الرقمي).

دراسة الجيباني وإندارة تناولت أداء الخدمات اللوجستية وتأثيرها على التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة.

دراسة بكار وشريط ناقشت تأثير الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا.

3.5. الأدوات الإحصائية والتحليل:

الدراسة الحالية استخدمت أدوات إحصائية متقدمة مثل T-test، الانحدار الخطي، وألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS.

دراسة الجيباني وإندارة اعتمدت على تحليل مؤشرات دولية جاهزة مثل مؤشر الخدمات اللوجستية ومؤشر التجارة عبر الحدود دون تحليل ميداني مباشر.

دراسة بكار وشريط استخدمت تحليل السياسات التجارية وقياس التأثير النظري للحواجز، دون تطبيق إحصائي دقيق على بيانات ميدانية.

6. نتائج وتوصيات الدراسة:

الدراسة الحالية توصلت إلى أن تمكين الأبعاد الأربعة محل الدراسة يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة النفاذ للأسواق الإفريقية، ودراسة الجيباني وإندارة ركزت على ضعف الأداء اللوجستي في ليبيا والحاجة إلى تطويره، أما دراسة بكار وشريط أشارت إلى أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية تحد من تدفق التجارة، وأوصت بتخفيفها لتعزيز النمو الاقتصادي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

الإطار النظري للدراسة

7. الصادرات الغير نفطية

تُعد الصادرات غير النفطية السلع والخدمات التي تُنتَج داخل الدولة ويتم بيعها إلى دول أخرى، باستثناء المنتجات النفطية ومشتقاتها. تشمل هذه الصادرات مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الصناعات التحويلية، المنتجات الزراعية، والخدمات التقنية. تُعتبر تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الاستراتيجية الفعّالة لدعم النمو الاقتصادي، حيث تُساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يعزز مرونة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات أسعار النفط العالمية (صندوق التنمية الوطني السعودي،2023).

1.7. مفهوم الصادرات غير النفطية:

في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، بدأت جهود تنويع الاقتصاد بشكل جاد مع إطلاق رؤية 2030 في عام 2016. تهدف هذه الرؤية إلى زيادة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق نمو مستدام في الصادرات غير النفطية. وقد أظهرت البيانات تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية من حوالي 166 مليار ريال عام 2015م إلى حوالي 457 مليار ريال عام 2023م، كما شهدت الإمارات العربية المتحدة نموًا ملحوظًا في تجارتها الخارجية غير النفطية، حيث تجاوزت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية 1.637 تريليون درهم في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، بزيادة 19% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021(رؤية المملكة السعودية 2030).

الصادرات غير النفطية هي السلع والخدمات التي تُنتج داخل الدولة ويتم بيعها إلى دول أخرى، باستثناء المنتجات النفطية ومشتقاتها. تشمل هذه الصادرات مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الصناعات التحويلية، المنتجات الزراعية, وفي ذات السياق شهد مفهوم الصادرات غير النفطية تطورًا ملحوظًا على مر العقود، حيث انتقل من التركيز الأساسي على صادرات النفط الخام إلى تنويع الصادرات لتشمل مجموعة واسعة من السلع والخدمات. في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كانت العديد من الدول تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. ومع مرور الوقت، أدركت هذه الدول أهمية تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط، مما أدى إلى تطوير قطاعات صناعية وزراعية وخدمية متنوعة. Haque m.s&sultana, 2021)

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

من خلال ذلك نستنتج إن هذا التحول التاريخي في مفهوم الصادرات غير النفطية يعكس التزام الدول بتطوير اقتصـــاداتها وتنويع مصـــادر دخلها، مما يعزز اســـتدامة النمو الاقتصادي ويقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط العالمية.

2.7. أهمية الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي:

تعد الصادرات الغير نفطية أحد اهم عناصر التنوع الاقتصادي ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية **(بومدين، (2020)**:

- زيادة الإيرادات الوطنية: تُساهم الصادرات في تعزيز دخل العملات الأجنبية، مما يُعزز احتياطات النقد ويُحسّن ميزان المدفوعات.
- تحفيز الإنتاجية والتوظيف: زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج، مما يخلق فرص عمل جديدة ويُقلل من معدلات البطالة.
- تعزيز التنافسية والابتكار: التعرض للأسواق العالمية يُحفّز الشركات على تحسين جودة منتجاتها وتبني تقنيات جديدة، مما يُعزز قدرتها التنافسية.
- تحقيق التنمية المستدامة: تنويع الصادرات يُساهم في استدامة اقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد وزيادة مرونة الاقتصاد أمام التقلبات العالمية.

3.7. تمكين الصادرات الغير نفطية:

التمكين يُعتبر عملية تعزيز قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ القرارات والسيطرة على حياتهم ومواردهم. يتضـمن تزويد الأفراد بالأدوات والمهارات والمعرفة التي تمنحهم القدرة على التحكم في مصـيرهم وتحقيق أهدافهم الشـخصـية والمهنية، وبالتالي تعزيز قدرتهم على المشـاركة الفعّالة في الحياة الاقتصـادية والاجتماعية (Haque m.s&sultana ,2021)

ومن خلال ذلك سـوف نتطرق الى مجموعة من الابعاد التي قام بتجميعها الباحث والتي يعتمد عليها في تمكين الصادرات الغير نفطية على النحو الآتي:

1.3.7. البنية التحتية اللوجستية:

تشمل جميع المرافق والأنظمة التي تدعم حركة البضائع من مكان الإنتاج إلى الأسواق المستهدفة. البنية التحتية اللوجستية المتطورة تُقلل من تكاليف النقل والوقت المستغرق، مما يُحسّن من كفاءة العمليات التصديرية ويزيد من رضا العملاء. وفقًا لتقرير صادر عن "البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير" (أفريكسيم بنك) في عام 2024، شهدت التجارة البينية الأفريقية نموًا بنسبة 7.2% خلال عام 2023، لتصل إلى 192 مليار دولار.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

وأشار التقرير إلى أن هذا النمو يُخفي تفاوتاتٍ كبرى بين المناطق الإقليمية في القارة، مما يستدعي تحسين البنية التحتية اللوجستية لتعزيز هذا النمو (AFREXIMBANK2023).

- شبكات النقل: مثل الطرق البرية، السكك الحديدية، الموانئ البحرية، والمطارات، التي تضمن وصول البضائع بكفاءة وسرعة.
- مرافق التخزين والتوزيع: المستودعات والمراكز اللوجستية التي تساهم في تخزين المنتجات وتوزيعها بفعالية.
- أنظمة المعلومات اللوجستية: التقنيات والبرمجيات التي تدير وتتتبع حركة الشحنات وتوفر بيانات آنية حول حالة التوريد.
- التأمين: توفير خدمات التأمين على الشحنات يُعزز من ثقة المصدرين والمستوردين، ويُقلل من المخاطر المحتملة أثناء النقل، مما يُسهّل من عمليات التصدير ويُعزز من رضا العملاء.

2.3.7. الأطر القانونية ((Haque, M.S., & Sultana, R.(2021)

تشمل التشريعات واللوائح التي تنظم عمليات التجارة والتصدير. وجود أطر قانونية واضحة وعادلة يُعزز من ثقة المستثمرين والتجار، ويُسهّل من إجراءات التصدير ويقلل من المخاطر القانونية.

- **قوانين التجارة والاستثمار**: تحديد حقوق وواجبات الأطراف التجارية، وضمان حماية الاستثمارات.
- **إجراءات التصدير والاستيراد**: تبسيط وتوضيح الخطوات والمتطلبات اللازمة لتنفيذ العمليات التجارية عبر الحدود.
- **حقوق الملكية الفكرية**: حماية الابتكارات والعلامات التجارية لضمان التنافسية العادلة.
- **حلول النزاعات**: وجود آليات قانونية فعّالة لحل الخلافات التجارية بسرعة وشفافية.

أشارت وكالة الأنباء الإثيوبية في عام 2025 إلى أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) تهدف إلى تعزيز الوحدة الاقتصادية بين الدول الأفريقية، من خلال إزالة الرسوم الجمركية على معظم المنتجات وتقليل العقبات غير الجمركية، مما يعزز الأطر القانونية اللازمة لتسهيل التجارة بين الدول.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

3.3.7. القدرات التنافسية

تتمثل في قدرة المنتجات والخدمات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث الجودة والسعر. تحقيق هذه القدرات يتطلب استثمارًا في البحث والتطوير، تدريب القوى العاملة، وتبني أفضل الممارسات الصناعية (porter,2019)

- **تحسين جودة المنتجات:** تطبيق معايير الجودة العالمية وتبني أفضل الممارسات في الإنتاج.
- **الابتكار والتطوير:** استثمار في البحث والتطوير لإطلاق منتجات جديدة تلبي احتياجات الأسواق المتغيرة.
- **تدريب وتطوير الموارد البشرية:** تزويد العاملين بالمهارات والمعرفة اللازمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار.
- **استراتيجيات التسويق والتوزيع:** تطوير استراتيجيات فعّالة للوصول إلى الأسواق المستهدفة وبناء علاقات قوية مع العملاء.

وفقًا لتقرير صادر عن "البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير" (أفريكسيم بنك) في عام 2024، شهدت التجارة البينية الأفريقية نموًا بنسبة 7.2% خلال عام 2023، مما يعكس تحسناً في القدرات التنافسية للمنتجات الأفريقية في الأسواق الإقليمية.

4.3.7. التحول الرقمي

يشير التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في عمليات التجارة والتصدير. التحول الرقمي يُسهّل من عمليات الدفع الإلكتروني، يُحسّن من إدارة سلسلة الإمداد، ويُعزز من تجربة العملاء من خلال توفير منصات تجارة إلكترونية متقدمة وذلك من خلال (Haque m.s&sultana ,2021).

- **أنظمة الدفع الإلكتروني:** توفير وسائل دفع آمنة وسهلة للمستوردين في مختلف أنحاء العالم.
- **إدارة سلسلة الإمداد:** استخدام تقنيات مثل إنترنت الأشياء (It، والذكاء الاصطناعي) لتحسين تتبع الشحنات وإدارة المخزون.
- **منصات التجارة الإلكترونية:** تطوير مواقع وتطبيقات تُمكّن المصدرين من عرض منتجاتهم والتواصل مع العملاء الدوليين بسهولة.

تُشير التقارير إلى أن التحول الرقمي في القطاع اللوجستي قد أسهم في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، مما يعزز من تنافسية الصادرات.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

8. النفاذ للأسواق الافريقية:

تُعد ليبيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والزراعية والصناعية التي تُؤهلها للعب دور أكبر في الأسواق الدولية، حيث تمتلك البلاد منتجات واعدة مثل التمور، زيت الزيتون، الأعشاب الطبية والعطرية، وبعض المنتجات الصناعية كالإسمنت والحديد والصلب ، بالإضافة الى نشاط القطاع الخاص الليبي منذ العام 2018 الى العام 2025 حيث شهد القطاع الخاص الليبي نمواً متسارعاً على وجه الخصوص في مجال الصناعات التحويلية الغذائية ، وبعض الصناعات الأخرى مثل المواد البلاستيكية ومواد التنظيف وتُشكل هذه المنتجات فرصة حقيقية لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عبر التصدير، خاصة إذا تم العمل على تحسين جودتها وتعبئتها وفق المواصفات العالمية (ملتقي ومعرض افريقيا للنقل وتجارة العبور ، 2022) .

لكن على الرغم من ذلك، ما زالت ليبيا تواجه تحديات عديدة أبرزها ضعف البنية التحتية اللوجستية، ونقص الخبرات في مجالات التسويق الدولي وإدارة سلاسل الإمداد، وغياب سياسات تصدير فعّالة، مما يُقلل من قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية بشكل تنافسي ومستدام كما يُعد غياب العلامة التجارية الوطنية القوية وتذبذب الاستقرار السياسي والإداري من العوامل المؤثرة سلباً على القدرة التصديرية للمنتجات الليبية.

1.8. آليات النفاذ للأسواق العالمية:

1.1.8. الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية:

الانخراط الفعّال في الاتفاقيات الدولية والإقليمية يمثل بوابة رئيسية للوصول للأسواق الخارجية، حيث تُسهم هذه الاتفاقيات في خفض الرسوم الجمركية وتسهيل عبور السلع. وتعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقيات الاتحاد المغاربي، والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي أمثلة على أدوات يمكن أن تستفيد منها ليبيا لتوسيع قاعدة صادراتها . .(Al-Assaf, 2020)

2.1.8. الحصول على الشهادات والاعتمادات الدولية:

الحصول على شهادات الجودة الدولية مثل ISO، وGlobal GAP، وشهادات العضوية في منظمات التجارة العالمية، يُعد من الشروط الأساسية لقبول المنتجات الليبية في الأسواق المتقدمة. فالمستهلك العالمي والمؤسسات التجارية الدولية تضع معايير صارمة تتعلق بالسلامة والجودة والبيئة، مما يحتم على ليبيا تطوير منظومتها الإنتاجية للحصول على هذه الشهادات (Smith, 2021).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

2.1.8. تطوير منظومة التعبئة والتغليف والعلامة التجارية:

إن تطوير أساليب التعبئة والتغليف وفق المعايير العالمية وإطلاق علامة تجارية وطنية موحدة للمنتجات الليبية سيُسهم في تحسين صورة المنتج الليبي وتعزيز حضوره في الأسواق الخارجية. فالمنتجات ذات الهوية الواضحة تُكسب ثقة المستهلك الأجنبي وتسهل عمليات الترويج والبيع (Smith, 2021).

3.1.8. تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستية:

الاهتمام بالموانئ، والطرق، والمطارات، ومراكز الشحن والتخزين المبرد تُعد من العوامل الأساسية لنجاح تصدير المنتجات الليبية، خاصة المنتجات الزراعية والغذائية سريعة التلف (Keegan & Green, 2024).

4.1.8. دراسة وتحليل الأسواق الدولية المستهدفة ((Keegan & Green, 2024:

ينبغي على الجهات المصدّرة في ليبيا، سواء القطاع العام أو الخاص، إجراء دراسات شاملة للأسواق المستهدفة من حيث حجم الطلب، القوة الشرائية، المنافسين المحليين والدوليين، والبيئة التشريعية والجمركية كما نوهنا سابقاً في ابعاد التسويق الدولي، حيث يُساعد ذلك في اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة بخصوص اختيار السوق المستهدف، وتحديد نوعية المنتجات الأنسب، واختيار طريقة الدخول المثلى.

5.1.8. اختيار الاستراتيجية الأنسب للدخول:

تشمل استراتيجيات الدخول التصدير المباشر، الوكلاء والموزعين المحليين، عقود الامتياز، الشراكات، والاستثمار المباشر. ويعتمد اختيار الاستراتيجية على نوع المنتج، السوق المستهدف، ومدى استعداد الشركة الليبية لتحمل المخاطر والتكاليف.

6.1.8. تحليل سلسلة القيمة:

يمكن لليبيا استخدام تحليل سلسلة القيمة لتحديد مراحل الإنتاج والتسويق التي يمكن تحسينها لزيادة القدرة التنافسية وتقليل التكاليف، مثل تحسين عمليات التعبئة والتغليف أو تطوير قنوات النقل والتوزيع.

7.1.8. الاستخدام الفعّال للمنصات الإلكترونية والتجارة الرقمية:

يُعتبر الاعتماد على التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية الدولية من أهم أدوات النفاذ الحديث للأسواق العالمية، خاصة مع تزايد الطلب العالمي على التسوق الإلكتروني.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

الإطار التطبيقي للدراسة

9. المنهجية والأدوات

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي أساسي للدراسة، نظرًا لملاءمته لطبيعة المشكلة البحثية التي تهدف إلى تحليل تأثير تمكين الصادرات الليبية غير النفطية بأبعادها الأربعة (البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، التحول الرقمي) على النفاذ إلى الأسواق الإفريقية. يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقات الكمية بين المتغيرات باستخدام أدوات قياس إحصائية مناسبة.

1.9. عينة الدراسة ومجتمعها

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في قطاع التصدير والتجارة الخارجية في ليبيا، وتم استخدام الأسلوب العشوائي البسيط لاختيار العينة، وقد بلغ عدد الاستجابات الصالحة للتحليل (45) مفردة.

2.9. أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة المغلقة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العينة، لما توفره من كفاءة في جمع بيانات كمية قابلة للتحليل. وقد صُممت الاستبانة لتشمل جميع متغيرات الدراسة، حيث احتوت على (32) عبارة موزعة على خمسة محاور منها أربعة محاور تمثل أبعاد المتغير المستقل (البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) مع محور واحد يمثل المتغير التابع: النفاذ إلى الأسواق الإفريقية.

تم بناء فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة). وقد خضعت الأداة للتحكيم من قبل عدد من الأساتذة المختصين في مجال التجارة الدولية والتحليل الإحصائي، لضمان الصدق الظاهري وسلامة المحتوى.

3.9. طرق التحليل الإحصائي:

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف وتلخيص بيانات العينة.
- معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لقياس الاتساق الداخلي وثبات الأداة.
- معامل الارتباط سبيرمان لقياس الاتساق الداخلي بين العبارات ضمن كل محور.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

- اختبار T للعينة الواحدة لاختبار دلالة آراء العينة تجاه كل محور من محاور الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وقياس قوة التأثير للعلاقات بين المتغيرات.

اعتمدت الدراسة على مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، بما يضمن اختبار الفرضيات بصورة دقيقة.

10. النتائج ومناقشتها

1.10. صدق المقياس (قياس الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط سيبرمان)

لضمان اتساق بنود الاستبانة وصدقها الداخلي، تم احتساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient)، وذلك نظرًا لملاءمته للبيانات الرتبية الناتجة عن مقياس ليكرت.

جدول(1) نتائج معاملات ارتباط سبيرمان بين الفقرات ومحاورها

المحور	عدد الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان
البنية التحتية اللوجستية	4	0.81
الأطر القانونية	4	0.85
القدرات التنافسية	4	0.78
التحول الرقمي	4	0.79
النفاذ للأسواق الإفريقية	16	0.89

المصدر: من اعداد الباحث استناداً لنتائج نتائج تحليل(SPSS)

تشير نتائج معامل ارتباط سبيرمان كما مبين في الجدول (1) بين كل فقرة من فقرات الاستبيان وبين البعد الذي تنتمي إليه إلى أن جميع الفقرات أظهرت دلالات ارتباط إيجابية ذات مستوى معنوية دال إحصائيًا (عند مستوى دلالة 0.01 و0.05)، وهو ما يعكس اتساقًا داخليًا جيدًا بين فقرات كل بُعد. هذا يدل على أن كل عبارة من العبارات تسهم بشكل فعّال في قياس المفهوم الذي تنتمي إليه.

ارتفاع قيم الارتباط (غالبًا ما بين 0.45 إلى 0.80) يؤكد أن فقرات الاستبانة مترابطة منطقيًا ومفاهيميًا مع بعضها، مما يعزز من صدق الأداة كمقياس لجوانب تمكين الصادرات الليبية والنفاذ للأسواق الأفريقية. ويُعد هذا مؤشراً قوياً على جودة التصميم

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

البنائي للاستبيان واعتماده على أساس علمي متين، ويعكس كفاءة الأبعاد الأربعة (البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) في التعبير عن الظاهرة المدروسة، وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الأداة البحثية المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي، ما يساهم في تعزيز مصداقية النتائج والتوصيات المستخلصة منها، ويؤهلها للاستخدام في دراسات مماثلة مستقبلاً.

2.10. اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's alpha

تم قياس مدى ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، والذي يعد من أهم الاختبارات الإحصائية التي تقيس الاتساق الداخلي لمكونات الاستبيان. وكما يوضح الجدول رقم (1)، فإن القيم المحسوبة لمعامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد تجاوزت الحد المقبول علميًا (0.70)، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الثبات والموثوقية في البيانات التي تم جمعها، ومن خلال الجدول رقم (2) يبين معامل الثبات للاستبانة لمحور تمكين التصدير الدولي بأبعادها الأربعة والنفاذ للأسواق العالمية.

جدول (2) نتائج تحليل معامل ألفا كرونباخ

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
البنية التحتية اللوجستية	4	0.79
الأطر القانونية	4	0.81
القدرات التنافسية	4	0.78
والتحول الرقمي	4	0.80
النفاذ للأسواق الدولية	16	0.85
الكل	32	0.80

المصدر (من اعداد الباحث استناداً الى بيانات التحليل الاحصائي)

تشير القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ كما مبين في الجدول رقم (3) إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، مما يعزز من دقة النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، حيث تجاوزت جميع القيم الحد الأدنى المقبول علميًا (0.70)، مما يعكس مدى تجانس العبارات داخل كل محور من محاور الدراسة. ويُعد ذلك مؤشرًا قويًا على جودة تصميم الاستبانة ووضوح صياغة بنودها، بحيث استجاب لها المشاركون بدرجة من التوافق والاتساق، وبشكل خاص، حقق محور النفاذ للأسواق الإفريقية أعلى قيمة لمعامل الثبات (0.85)، وهو ما يعكس وضوحًا إدراكيًا لدى أفراد العينة حول

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

أهمية هذا المحور وتفاعلهم العالي مع بنوده، مما يعزز من دقة النتائج المستخلصة حول المتغير التابع. كما أظهرت بقية الأبعاد الخاصة بتمكين الصادرات (البنية التحتية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) قيمًا تراوحت بين 0.78 و0.81، وهي في مجملها تعبر عن ثبات مرتفع، مما يدعم إمكانية الاعتماد على هذه المحاور في قياس الظاهرة المدروسة بثقة عالية، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الكلية لمعامل ألفا كرونباخ للاستبيان كاملاً (0.80) تؤكد على قوة الأداة البحثية ومناسبتها للتحليل الإحصائي المتقدم، وتوفر أساسًا علميًا متينًا للاعتماد على نتائج الفرضيات التي سيتم اختبارها لاحقًا. كما أن هذه النتائج تتيح للباحث استخدام هذه الأداة في دراسات مستقبلية مماثلة مع ضمان مستويات عالية من الموثوقية.

3.10. وصف متغيرات الدراسة:

استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختيار فقرات كل محور من محاور الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) أراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.

المحور الأول: البنية التحتية اللوجستية

الجدول رقم(3) التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حول فقرات المجال الأول

م	عبارات البنية التحتية اللوجستية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار(t)	الدلالة المعنوية المحسوبة	الثقافة السائدة
1	تتوفر موانئ ومطارات مجهزة بشكل كافٍ لتسهيل عمليات التصدير.	1.09	2.234	2.245	0.000	سلبية
2	شبكة النقل البري في ليبيا تتيح الوصول السلس إلى منافذ التصدير	0.81	1.540	1.437-	0.126	سلبية
3	توجد تسهيلات جمركية تدعم حركة الصادرات بسرعة وكفاءة.	1.56	1.982	1.248	0.000	سلبية
4	البنية التحتية للمخازن والخدمات اللوجستية تلبي احتياجات المصدرين.	2.21	3.231	1.817-	0.000	سلبية
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة البنية التحتية اللوجستية		1.41	2.246	0.968	0.000	سلبي

المصدر: من اعداد الباحث استناداً لنتائج تحليل (SPSS)

النتائج تظهر كما مبين بالجدول (3) أن البنية التحتية اللوجستية في ليبيا تعاني من ضعف عام في دعم عمليات التصدير. حيث أظهرت العينة أن الموانئ والمطارات غير مجهزة بشكل كافٍ، حيث حصلت العبارة على متوسط حسابي قدره 1.09 مع انحراف معياري 2.234، مما يشير إلى تقييم سلبي وتباين في الآراء، مع دلالة معنوية 0.000،

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

مما يعكس دلالة قوية على قلة التجهيزات. بالنسبة لشبكة النقل البري، كان المتوسط الحسابي 0.81 مع انحراف معياري 1.540، مما يعكس عدم توفير الوصول السلس إلى منافذ التصدير، على الرغم من أن الدلالة المعنوية كانت 0.126، مما يعني أن الفارق ليس ذا دلالة قوية. أما التسهيلات الجمركية، فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 1.56 مع انحراف معياري 1.982، مما يشير إلى أن التسهيلات الجمركية لا تدعم حركة الصادرات بسرعة وكفاءة، مع دلالة معنوية 0.000، مما يؤكد وجود نقص واضح في هذا المجال. فيما يخص البنية التحتية للمخازن والخدمات اللوجستية، فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 2.21 مع انحراف معياري 3.231، مما يدل على أن هذه الخدمات لا تلبي احتياجات المصدرين بشكل كافٍ، مع دلالة معنوية 0.000، مما يعكس قلة كفاءتها. في النهاية، كان المتوسط العام لجميع العبارات 1.41، مما يدل على تقييم سلبي عام للبنية التحتية اللوجستية في ليبيا، ويعكس ضرورة تحسين هذه البنية لتسهيل عمليات التصدير بشكل أكثر كفاءة.

المحور الثاني: الأطر القانونية

الجدول رقم (4) التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حول فقرات الأطر القانونية

م	عبارات بعد الأطر القانونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة	الثقافة السائدة
5	القوانين الليبية الحالية مشجعة على تصدير المنتجات غير النفطية.	1.15	1.435	-5.245	0.000	سلبي
6	توفر الحكومة حماية قانونية للمصدرين الليبيين في الخارج.	2.9	1.453	3.234	0.000	سلبي
7	توجد سياسات تنظيمية واضحة تدعم التصدير للأسواق العالمية	2.4	0.465	3.312	0.000	سلبي
8	الجهات التشريعية الليبية تُحدث القوانين بشكل يتماشى مع متطلبات السوق العالمي	1.97	0.899	3.673	0.000	سلبي
	المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة الأطر القانونية	2.08	0.340	-2.098	0.000	سلبي

المصدر من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل SPSS

النتائج تظهر كما موضح في الجدول(4) أن الأطر القانونية في ليبيا لا تشجع بشكل كافٍ على تصدير المنتجات غير النفطية. حيث حصلت العبارة المتعلقة بالقوانين الليبية الحالية على متوسط حسابي قدره 1.15 مع انحراف معياري 1.435، مما يشير إلى تقييم سلبي قوي مع دلالة معنوية 0.000، مما يعكس أن القوانين الحالية غير مشجعة على التصدير. بالنسبة لحماية الحكومة القانونية للمصدرين الليبيين في الخارج، كان

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

المتوسط الحسابي 2.9 مع انحراف معياري 1.453، مما يدل على أن المشاركين يرون أن الحماية القانونية ضـــعيفة، مع دلالة معنوية 0.000، مما يؤكد وجود قلة في الدعم الحكومي. أما السياسات التنظيمية الداعمة للتصدير، فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 2.4 مع انحراف معياري 0.465، مما يشير إلى ضعف هذه السياسات مع دلالة معنوية 0.000، مما يعكس عدم وضوح أو ضعف في السياسات التنظيمية. فيما يتعلق بتحديث القوانين وفقًا لمتطلبات السوق العالمي، حصلت العبارة على متوسط حسابي قدره 1.97 مع انحراف معياري 0.899، مما يعكس أن الجهات التشـــريعية الليبية لا تواكب تطورات السوق العالمي بشكل كافٍ، مع دلالة معنوية 0.000. في النهاية، كان المتوســط العام لجميع العبارات 2.08 مع دلالة معنوية 0.000، مما يشــير إلى تقييم سلبي عام للأطر القانونية في ليبيا وضعف في دعم التصدير.

المحور الثالث: القدرات التنافسية

الجدول رقم(5) التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حول فقرات بعد القدرات التنافسية

م	عبارات البعد التقني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار T	الدلالة المعنوية المحسوبة	الثقافة السائدة
9	المنتجات الليبية غير النفطية تتمتع بجودة تنافسية مقارنة بالمنتجات الأجنبية.	4.56	2.897	11.343	0.000	إيجابية
10	تتوفر الموارد البشرية المؤهلة لإدارة عمليات التصدير.	2.71	1.843	-2.093	0.000	سلبية
11	الأسعار التنافسية للمنتجات الليبية تعزز فرصها في الأسواق الإفريقية	4.16	0.982	1.345	0.000	إيجابية
12	يوجد تنوع في المنتجات الليبية القابلة للتصدير.	3.87	1.402	9.007	0.000	إيجابية
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعد القدرات التنافسية		3.82	1.781	4.900	0.000	سلبي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل SPSS

النتائج تظهر كما مبين في الجدول(5) أن القدرات التنافسية للمنتجات الليبية تتباين بين جوانب إيجابية وســـلبية. حيث أظهرت العبارة المتعلقة بجودة المنتجات الليبية غير النفطية مقارنة بالمنتجات الأجنبية متوســـطًا حســـابيًا قدره 4.56 مع انحراف معياري 2.897، مما يشـــير إلى تقييم إيجابي للغاية مع دلالة معنوية 0.000، مما يعكس أن المشـــاركين يرون أن المنتجات الليبية تتمتع بجودة تنافســـية جيدة. أما بالنســـبة للموارد البشرية المؤهلة لإدارة عمليات التصدير، فقد حصلت العبارة على متوسط حسابي قدره 2.71 مع انحراف معياري 1.843، مما يعكس تقييمًا سلبيًا مع دلالة معنوية 0.000،

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

مما يشـــير إلى ضـــعف في توفر الموارد البشـــرية المؤهلة لهذا الغرض. فيما يخص الأسعار التنافسية للمنتجات الليبية في الأسواق الإفريقية، حصلت العبارة على متوسط حســـابي 4.16 مع انحراف معياري 0.982، مما يعكس تقييمًا إيجابيًا يعزز فرص المنتجات الليبية في تلك الأســـواق، مع دلالة معنوية 0.000. كذلك، بالنســـبة لتنوع المنتجات القابلة للتصـــدير، حصـــلت العبارة على متوســـط حســـابي 3.87 مع انحراف معياري 1.402، مما يشـــير إلى تقييم إيجابي بوجود تنوع في المنتجات الليبية القابلة للتصـــدير، مع دلالة معنوية 0.000، في النهاية، كان المتوســـط العام لجميع العبارات المتعلقة بقدرات التنافســـية 3.82 مع انحراف معياري 1.781، مما يعكس تباينًا في تقييمات القدرات التنافســـية بشـــكل عام، مع دلالة معنوية 0.000، مما يشـــير إلى أن القدرات التنافسية لا تزال بحاجة إلى تحسين في بعض الجوانب، على الرغم من الجوانب الإيجابية التي تم تسجيلها.

المحور الرابع: التحول الرقمي

الجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حول فقرات التحول الرقمي.

م	عبارات بعد التحول الرقمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة	الثقافة السائدة
13	توجد منصات إلكترونية فعالة للترويج للصادرات الليبية.	1.92	2.255	3.564	0.000	سلبية
14	يتم استخدام التكنولوجيا في تتبع وتحسين سلسلة التوريد.	2.34	1.087	2.671	0.000	سلبية
15	تعتمد الجهات الرسمية على الأنظمة الرقمية في إجراءات التصدير.	1.91	1.230	-3.450	0.000	سلبية
16	يتم تدريب الموظفين العاملين في التصدير على استخدام الأدوات الرقمية الحديثة.	2.94	1.340	-1.098	0.000	سلبية
	المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعد التحول الرقمي	2.277	1.478	0.421	0.000	سلبي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على نتائج تحليل SPSS

التحليل الإحصـــائي للجدول رقم (6) يظهر نتائج تحليل فقرات المجال الرابع المتعلق بالتحول الرقمي في الدراســـة. حيث تبين أن الفقرة الأولى المتعلقة بمنصـــات الترويج الإلكترونية للصـــادرات الليبية (العبارة 13) أظهرت متوســـط حســـابي قدره 1.92 مع انحراف معياري 2.255، مما يشـــير إلى وجود تحســـس ســـلبي في التفاعل مع هذه المنصـــات. كما أظهر اختبار T قيمة 3.564 والدلالة المحســـوبة كانت 0.000، مما يعني أن الفقرة تشـــير إلى ســـلبية ملحوظة في فعالية هذه المنصـــات. أما الفقرة الثانية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في تتبع وتحسين سلسلة التوريد (العبارة 14)، فقد أظهرت متوسطًا حسابيًا قدره 2.34 مع انحراف معياري 1.087، بينما أظهر اختبار T قيمة 2.671 والدلالة المحسوبة 0.000، مما يشير إلى تأثير سلبي في استخدام هذه التكنولوجيا في العملية اللوجستية والتصدير. بالنسبة للفقرة الثالثة المتعلقة بالاعتماد على الأنظمة الرقمية في إجراءات التصدير (العبارة 15)، فقد أظهرت متوسطًا حسابيًا قدره 1.91 مع انحراف معياري 1.230، فيما أظهر اختبار T قيمة −3.450 والدلالة المحسوبة 0.000، مما يدل على وجود تقييم سلبي كبير لاعتماد الأنظمة الرقمية في عمليات التصدير. أما الفقرة الرابعة التي تتعلق بتدريب الموظفين على الأدوات الرقمية الحديثة (العبارة 16)، فقد سجلت متوسطًا حسابيًا قدره 2.94 مع انحراف معياري 1.340، وأظهر اختبار T قيمة −1.098 مع دلالة معنوية 0.000، مما يبرز الحاجة لتحسين التدريب على الأدوات الرقمية الحديثة. وفي النهاية، أظهر المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة على فقرات التحول الرقمي (2.277) وانحراف معياري قدره 1.478، أن هناك تقييمًا سلبيًا عامًا لمدى فاعلية التحول الرقمي في مجال التصدير، كما تظهر كافة النتائج دلالة معنوية (0.000)، مما يؤكد ضرورة التحسينات في هذا المجال.

المحور الخامس: التفاد للأسواق الافريقية

الجدول رقم(7) التحليل الإحصائي للمتغير التابع " النفاذ للأسواق الافريقية

م	عبارات الخاصة بالمتغير التابع (المنافسة الدولية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة	الثقافة السائدة
1	توافر أسواق جديدة في الدول الإفريقية يعزز من فرص تصدير المنتجات الليبية.	4.58	0.768	5.101	0.000	إيجابية
2	هناك اهتمام متزايد في الأسواق الإفريقية بالمنتجات الليبية غير النفطية.	3.61	2.347	1.001	010.0	إيجابية
3	تسهم الاتفاقيات التجارية الدولية في فتح أسواق جديدة للصادرات الليبية إلى إفريقيا.	4.03	2.453	3.009	0.000	إيجابية
4	تسهيل إجراءات التصدير إلى إفريقيا يزيد من قدرتنا على الوصول إلى أسواق جديدة في القارة.	3.29	1.001	1.545	0.000	إيجابية
5	هناك طلب متزايد على المنتجات الليبية في الأسواق الإفريقية.	3.93	3.098	2.541	0.000	إيجابية
6	توفر الدعم المالي من قبل مؤسسات مالية دولية يعزز قدرة المصدرين الليبيين على التوسع في الأسواق الإفريقية.	3.16	2.504	2.560	0.007	إيجابية

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

7	الحوافز التجارية التي تقدمها الحكومات الإفريقية تسهم في تعزيز تدفق الصادرات الليبية إلى هذه الأسواق.	2.25	3.451	0.155	0.000	إيجابية
8	الوعي بالمنتجات الليبية في الأسواق الإفريقية يساهم في نمو الطلب عليها.	3.43	3.401	1.092	0.0000	إيجابية
9	توافر منصات تسويقية إلكترونية تسهم في تسهيل الوصول إلى المستهلكين في الأسواق الإفريقية.	4.21	1.059	2.342	0.000	إيجابية
10	تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والدول الإفريقية يسهم في فتح فرص تجارية جديدة.	3.74	2.031	0.983	0.000	إيجابية
11	قدرة الشركات الليبية على تطوير استراتيجيات تسويقية تتماشى مع احتياجات الأسواق الإفريقية.	3.07	2.342	0.329	0.000	إيجابية
12	توفر استراتيجيات دخول متنوعة مثل الشراكات مع الشركات المحلية يساهم في النفاذ للأسواق الإفريقية.	2.96	4.435	9.097	0.000	سلبية
13	التكيف مع الاحتياجات الثقافية والاقتصادية في الأسواق الإفريقية يسهم في نجاح المنتجات الليبية.	3.02	3.015	2.453	0.000	إيجابية
14	التنوع في أسواق التصدير الإفريقية يزيد من فرص تصدير المنتجات الليبية.	3.16	2.874	2.762	0.000	إيجابية
15	تحسين سمعة العلامة التجارية الليبية في الأسواق الإفريقية يعزز من قدرتها على المنافسة.	3.88	3.467	1.892	0.000	إيجابية
16	وجود مكاتب تجارية ليبية في بعض الدول الإفريقية يسهم في تسهيل عمليات التصدير.	3.64	1.985	1.921	0.000	إيجابية
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالمتغير التابع " النفاذ للأسواق الدولية"		3.64	2.49	2.42	0.007	إيجابي

المصدر من اعداد الباحث استنادا لتحليل نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

النتائج تظهر كما كوضح في الجدول رقم(7) أن هناك تقييمًا إيجابيًا عامًا حول النفاذ للأسواق الإفريقية. حيث أظهرت العبارة المتعلقة بتوافر أسواق جديدة في الدول الإفريقية وتعزيز فرص تصدير المنتجات الليبية متوسطًا حسابيًا قدره 4.58 مع انحراف معياري 0.768، مما يشير إلى تقييم إيجابي قوي مع دلالة معنوية 0.000. كذلك، أظهرت العبارة المتعلقة بالاهتمام المتزايد في الأسواق الإفريقية بالمنتجات الليبية غير النفطية متوسطًا حسابيًا 3.61 مع انحراف معياري 2.347، مما يدل على اهتمام متزايد مع دلالة معنوية 0.010. أما بالنسبة لتسهم الاتفاقيات التجارية الدولية في فتح أسواق جديدة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

للصادرات الليبية إلى إفريقيا، فقد حصلت على متوسط حسابي 4.03 مع انحراف معياري 2.453، مما يعكس تقييمًا إيجابيًا، مع دلالة معنوية 0.000. وفيما يخص تسهيل إجراءات التصدير إلى إفريقيا، حصلت العبارة على متوسط حسابي 3.29 مع انحراف معياري 1.001، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا مع دلالة معنوية 0.000، كما أظهرت العبارة المتعلقة بالطلب المتزايد على المنتجات الليبية في الأسواق الإفريقية متوسطًا حسابيًا 3.93 مع انحراف معياري 3.098، مما يدل على تقييم إيجابي، مع دلالة معنوية 0.000. أما فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي من قبل المؤسسات المالية الدولية، فقد حصلت العبارة على متوسط حسابي 3.16 مع انحراف معياري 2.504، مع دلالة معنوية 0.007، مما يشير إلى تأثير إيجابي في تعزيز التوسع في الأسواق الإفريقية. بالنسبة للحوافز التجارية التي تقدمها الحكومات الإفريقية، كانت العبارة ذات تقييم إيجابي مع متوسط حسابي قدره 2.25 وانحراف معياري 3.451، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا مع دلالة معنوية 0.000، أما العبارة المتعلقة بوجود استراتيجيات دخول متنوعة مثل الشراكات مع الشركات المحلية، فقد حصلت على متوسط حسابي 2.96 مع انحراف معياري 4.435، مما يشير إلى تقييم سلبي مع دلالة معنوية 0.000 ، ففي النهاية، كان المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالنفاذ للأسواق الإفريقية 3.64 مع انحراف معياري 2.49، مما يشير إلى تقييم إيجابي للفرص التجارية في هذه الأسواق مع دلالة معنوية 0.007، مما يعكس أن هناك فرصًا قوية لتوسيع الصادرات الليبية إلى الأسواق الإفريقية.

11. اختبار الفرضيات:

سيتم تحليل الانحدار الخطي لمعرفة علاقة أثر ابعاد تمكين الصادرات الليبية (البنية اللوجستية، الأطر القانونية، االقدرة التنافسية، االتحول الرقمي) على النفاذ للأسواق الافريقية لغرض اختبار الفرضيات كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي البسيط

الفرضية الرئيسية	المحسوبة F		R2	R	المحسوبة T		
	F. Sig	Fقيمة			Sig. T	Tقيم	Beta
الفرضية الرئيسية	0.000	**36.102**	**340.**	**450.**	0.000	**89.01**	**6540.**
الفرضية الفرعية الأولى	0.000	**25.98**	**12.1**	**670.**	0.000	**982.8**	**7890.**
الفرضية الفرعية الثانية	0.000	**003.186**	**34.2**	**230.**	0.000	**431.3**	**6890.**
الفرضية الفرضية الثالثة	0.000	**342.78**	**340.**	**690.**	0.000	**02.29**	**8930.**

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

الفرضية الفرعية الرابعة	0.000	983.305	540.	980.	0.000	908.29	9980.

المصدر من اعداد الباحث استناداً لنتائج التحليل الاحصائي

فيما يتعلق باختبار الفرضيات كما موضح في نتائج التحليل بالجدول رقم (8) باستخدام تحليل الانحدار الخطي، تم تحليل أثر أبعاد تمكين الصـــادرات الليبية (البنية التحتية اللوجسـتية، الأطر القانونية، القدرات التنافسـية، والتحول الرقمي) على النفاذ للأسـواق الإفريقية.

1.11. اختبار الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين أبعاد تمكين الصـــادرات الليبية (البنية اللوجسـتية، الأطر القانونية، القدرات التنافسـية، والتحول الرقمي) على النفاذ للأسـواق الإفريقية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين أبعاد تمكين الصـــادرات الليبية (البنية اللوجسـتية، الأطر القانونية، القدرات التنافسـية، والتحول الرقمي) على النفاذ للأسـواق الإفريقية.

Beta = 0.654، T = 10.893، Sig. T = 0.000، R^2 = 0.45، F = 102.367، Sig. F = 0.000

من خلال هذه القيم، نلاحظ أن قيمة T المحسـوبة 10.893 أكبر من القيمة الحرجة، كما أن Sig. T = 0.000 أقل من مسـتوى الدلالة المعتاد (0.05). وبالتالي، نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية بين أبعاد تمكين الصـادرات الليبية والنفاذ للأسـواق الإفريقية. كما أن R^2 = 0.45 يشير إلى أن 45% من التغيرات في النفاذ للأسواق الإفريقية يمكن تفسيرها من خلال أبعاد تمكين الصادرات الليبية.

2.11. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبنية اللوجستية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

H1: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للبنية اللوجستية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

Beta = 0.789، T = 8.982، Sig. T = 0.000، R^2 = 0.67، F = 98.25، Sig. F = 0.000

هنا أيضًـــا، Sig. T = 0.000 أقل من 0.05 مما يعني أنه يمكن رفض الفرضـــية العدمية H0. وهذا يشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصـائية بين البنية اللوجسـتية والنفاذ للأسواق الإفريقية. كما أن R^2 = 0.67 يوضح أن البنية اللوجستية تفسر 67% من التغيرات في النفاذ للأسواق الإفريقية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

3.11. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأطر القانونية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

H1: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأطر القانونية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

Beta = 0.689، T = 3.431، Sig. T = 0.000، R^2 = 0.23، F = 186.003، Sig. F = 0.000

نظرًا لأن Sig. T = 0.000 أقل من 0.05، نرفض الفرضية العدمية H0، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1. يظهر ذلك أن الأطر القانونية تؤثر بشكل كبير على النفاذ للأسواق الإفريقية. وبالرغم من أن R^2 = 0.23 يشير إلى أن الأطر القانونية تفسر 23% من التغيرات في النفاذ للأسواق الإفريقية، إلا أن هذه النسبة تظل دالة إحصائيًا.

4.11. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات التنافسية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

H1: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للقدرات التنافسية على النفاذ للأسواق الإفريقية.

Beta = 0.893، T = 9.202، Sig. T = 0.000، R^2 = 0.69، F = 78.342، Sig. F = 0.000

وبناءً على Sig. T = 0.000، نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1. كما أن R^2 = 0.69 يدل على أن القدرات التنافسية تفسر 69% من التغيرات في النفاذ للأسواق الإفريقية، مما يعني تأثيرًا كبيرًا لهذه المتغيرات على النفاذ.

5.11. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: **لا** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على النفاذ للأسواق الإفريقية.

H1: **هناك** تأثير ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي على النفاذ للأسواق الإفريقية.

Beta = 0.998، T = 29.908، Sig. T = 0.000، R^2 = 0.98، F = 305.983، Sig. F = 0.000

من خلال Sig. T = 0.000، نرفض الفرضية العدمية H0، مما يعني أن التحول الرقمي له تأثير ذو دلالة إحصائية على النفاذ للأسواق الإفريقية. كما أن R^2 = 0.98 يشير إلى أن التحول الرقمي يفسر 98% من التغيرات في النفاذ للأسواق الإفريقية، مما يعكس التأثير الكبير لهذا البُعد.

من خلال نتائج اختبار الفرضيات، يتبين أن جميع أبعاد تمكين الصادرات الليبية (البنية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) تؤثر بشكل إيجابي على النفاذ للأسواق الإفريقية، حيث تم قبول الفرضيات البديلة لجميع الأبعاد.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

12. النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة التي تجيب عن الإشكالية الرئيسة المتعلقة بتأثير تمكين الصادرات الليبية غير النفطية على النفاذ إلى الأسواق الإفريقية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد تمكين الصادرات (البنية التحتية اللوجستية، الأطر القانونية، القدرات التنافسية، والتحول الرقمي) وبين مستوى النفاذ للأسواق الإفريقية، مما يؤكد على أن تحسين هذه الأبعاد من شأنه أن يسهم في تعزيز انخراط ليبيا في التجارة الإقليمية داخل القارة.

وقد تبين أن البنية التحتية اللوجستية تفسر ما نسبته 67% من التغير في النفاذ للأسواق، بما يدل على محورية تطوير شبكات النقل، والموانئ، والخدمات اللوجستية المساندة. أما الأطر القانونية فقد شكلت نسبة أقل بلغت 23% من التفسير، غير أن التأثير الإحصائي بقي دالًا، ما يبرز الحاجة إلى تهيئة بيئة قانونية مواتية للتصدير. وفيما يتعلق بـ القدرات التنافسية، فقد ظهرت كمكون قوي وفعال يفسر 69% من التغيرات، مما يشير إلى ضرورة الارتقاء بجودة المنتجات الليبية وأسعارها وخدمات ما بعد البيع. كما كشفت النتائج أن التحول الرقمي يمثل أقوى متغير مفسر بنسبة 98%، ما يعكس أهمية التحول نحو النظم الرقمية في العمليات التصديرية، وإدماج التكنولوجيا الحديثة في سلاسل القيمة التصديرية.

1.12. المقترحات والتوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- العمل على تطوير البنية التحتية اللوجستية في ليبيا، لا سيما الموانئ والمعابر الحدودية والمناطق الحرة، وتبني استراتيجية وطنية للربط الإقليمي مع دول الجوار الإفريقي.
- السعي لتحديث الأطر القانونية الناظمة للتجارة الخارجية، وتبسيط الإجراءات الجمركية والتصديرية بما يتوافق مع الاتفاقيات الإقليمية.
- العمل على تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الليبية من خلال تحسين الجودة وتوسيع التنويع القطاعي للصادرات.
- العمل على تبني التحول الرقمي في إجراءات التصدير، وإنشاء منصات إلكترونية لتسويق المنتجات الليبية في الأسواق الإفريقية.

2.12. آفاق البحث وحدوده

رغم أن الدراسة قدمت نموذجًا كميًا لقياس أثر تمكين الصادرات على النفاذ للأسواق الإفريقية، إلا أن هناك حدودًا نظرية وتطبيقية ينبغي الإشارة إليها. من الناحية النظرية،

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

ركزت الدراسة على أربعة أبعاد فقط من التمكين، بينما يمكن في دراسات لاحقة استكشاف أبعاد أخرى مثل رأس المال البشري، والتمويل الموجه للتصدير، والدبلوماسية التجارية. أما من الناحية التطبيقية، فقد اقتصرت العينة على فاعلين اقتصاديين في بيئة محددة جغرافيًا، مما يدعو إلى توسيع نطاق الدراسة في أبحاث مستقبلية تشمل فاعلين في دول الجوار الإفريقي لتوفير مقارنة أوسع. كما يُقترح اعتماد مناهج نوعية تكميلية كالمقابلات المعمقة ودراسات الحالة لاستكشاف الأبعاد غير المرصودة كالعوائق الثقافية والإدارية في النفاذ للأسواق.

وتفتح هذه الدراسة المجال أمام الباحثين لتوسيع النقاش حول دور سياسات الدولة الصناعية، والشراكات الإفريقية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي في تعزيز فرص الصادرات الليبية، بما يسهم في وضع استراتيجية تصديرية متكاملة.

المراجع:

أحلام بكار ، عزيز شريط (2024) جامعة الوادي الجزائر "الحواجز الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا"

البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك). (2024). تقرير التجارة الأفريقية لعام 2024. تم الاسترجاع من https://www.afreximbank.com/

الهيئة العامة للإحصاء. (2024). ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4% في الربع الأول من 2024. تم الاسترجاع من https://www.stats.gov.sa/

بومدين، م. (2020). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، 7(1)، 45–60.

صقر الجيباني ، يوسف محمد إندارة (2023) ، معوقات الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في ليبيا ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة

صندوق التنمية الوطني. (2023). علاقة التصدير بالاقتصاد الوطني. تم الاسترجاع من https://ndf.gov.sa/ar/the-connection-between-export-and-the-national-economy

وكالة الأنباء الإثيوبية. (2025). اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزز الأطر القانونية لتسهيل التجارة. تم الاسترجاع من https://www.ena.et/

Cavusgil, S. T., Knight, G., Riesenberger, J. R., Rammal, H. G., & Rose, E. L. (2023). International Business: The New Realities (5th ed.). Pearson.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/yasz1507

Haque, M. S., & Sultana, R. (2021). Empowerment in Economic Development: A Conceptual Framework. Journal of Development Studies, 57(3), 456–470.

Keegan, W. J., & Green, M. C. (2024). Global Marketing (10th ed.). Pearson.

Porter, M. E. (2019). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. Free Press.

Smith, A. (2021). Exporting: The Definitive Guide to Selling Abroad Profitably. Wiley.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية